ISSN: 2773-3718 EISSN:
ELMUNTAQA for Research and Studies المنتقى للبحوث والدراسات
المجلد: 01 العدد:02 ديسمبر 2020 ص ص: 246- 260

الصيرفة المالية التشاركية وتحديات البيئة الاجتماعية
Participatory financial banking and challenges of the social environment

مولود محصول (1)
جامعة باتنة1 (الجزائر)
mouloudmehassouel@yahoo.fr

تاريخ الارسال01 /20/10. **تاريخ القبول: 30 /20/11**

ملخص:

قررت الجزائر الأخذ بنظام الصيرفة المالية التشاركية، ودمجه في نظامها المصرفي والمالي، بحثا عما يساهم في إنعاش اقتصادها، ويساعدها على الخروج من الأزمة التي تعرفها في الأعوام الأخيرة، خاصة بعد الانتشار الذي عرفته الصيرفة المالية التشاركية في العالم، والنجاح المتزايد الذي تحققه، فإن الاهتمام يتجه إلى البحث عن توفير فرص النجاح لهذا النوع من الصيرفة.

وعندما نعلم أن البيئة التي يتحرك فيها النظام المصرفي، ولا سيما البيئة الاجتماعية، لها بالغ الأثر على نجاعته ومردوده، فإن النظر هنا يتجه إلى مدى مواءمة البيئة الاجتماعية الجزائرية مع هذا النوع من النشاط المصرفي، وما إذا كانت هذه البيئة عامل مساعد أم عامل مثبط له؟ إن محاولة تفكيك هذه الاشكالية، يمر حتما عبر معرفة المراد بالصيرفة المالية التشاركية والبيئة الاجتماعية من جهة، كما تمر عبر معرفة فائدة دراسة علاقة الصيرفة المالية التشاركية بالبيئة الاجتماعية من جهة أخرى، قبل الوصول إلى معرفة التحديات التي تفرضها عليها البيئة وكيفية التعامل معها، وهو ما قمنا به من خلال مطلبين:

الأول: التعريف بالصيرفة المالية التشاركية والبيئة الاجتماعية.

الثاني: تحديات البيئة الاجتماعية الجزائرية أمام الصيرفة المالية التشاركية وسبل التكيف معها.

كلمات مفتاحية:

الصيرفة المالية، التشاركية، البيئة الاجتماعية، النظام المصرفي، الاقتصاد الإسلامي.

[1] – المؤلف المرسل

Abstract:

Algeria decided to adopt the participatory financial banking system, and integrate it into its banking and financial system, in search of what contributes to reviving its economy, and helping it to get out of the crisis it has known in recent years, especially after the spread of participatory financial banking in the world, and the increasing success it is achieving, the interest It tends to seek to provide chances of success for this type of banking.

And when we know that the environment in which the banking system moves, especially the social environment, has a great impact on its efficiency and return, the consideration here turns to the extent to which the Algerian social environment is compatible with this type of banking activity, and whether this environment is an aid factor or a disincentive factor?.

The attempt to dismantle this problem inevitably passes through knowing what is meant by participatory financial banking and the social environment on the one hand, and it also passes through knowing the usefulness of studying the relationship of participatory financial banking with the social environment on the other hand, before reaching knowledge of the challenges posed by the environment and how to deal with them, which is what We did it with two things:

First: Definition of participatory financial banking and the social environment.

The second: the challenges of the Algerian social environment in front of participatory financial banking and ways to adapt to it.

Keywords:
Financial banking, Partnership, Social environment, Banking system, Islamic economy.

مقدمة

تعد البيئة الاجتماعية واحدة من المحددات الأساسية في التأثير على دور وفعالية النظام المصرفي عموما ومنه الصيرفة المالية التشاركية.

ولأن الجزائر قررت الأخذ بنظام الصيرفة المالية التشاركية، ودمجه في نظامها المصرفي والمالي، بحثا عن ما يساهم في انعاش اقتصادها، ويساعدها على الخروج من الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعرفها في الأعوام الأخيرة، بما يتوافق مع القيم الروحية والثقافية للمجتمع، خاصة بعد الانتشار الذي عرفته الصيرفة المالية التشاركية في العالم، والنجاح المتزايد الذي أصبحت تحققه، فإن الاهتمام يتجه إلى البحث عن توفير فرص النجاح لهذا النوع من الصيرفة.

وعندما نعلم أن البيئة التي يتحرك فيها النظام المصرفي، ولا سيما البيئة الاجتماعية، لها بالغ الأثر على نجاعته ومردوده، فإن النظر هنا يتجه إلى مدى مواءمة البيئة الاجتماعية الجزائرية مع هذا النوع من النشاط المصرفي، وما إذا كانت هذه البيئة عامل مساعد أم عامل مثبط له؟.

وما يمكن أن يصل إليه كل من يقترب من البيئة الاجتماعية الجزائرية، هو أنها تعرف الكثير من المتغيرات الاجتماعية والثقافية، التي تعتبر عقبات أو تحديات على طريق الصيرفة المالية التشاركية، مما يطرح إشكالية عن كيفية التكيف معها والتقليل من أثارها؟

إن محاولة تفكيك هذه الاشكالية والوصول بشأنها إلى مخارج معينة، يمر حتما عبر معرفة المراد بالصيرفة المالية التشاركية والبيئة الاجتماعية من جهة، كما تمر عبر معرفة فائدة دراسة علاقة الصيرفة المالية التشاركية بالبيئة الاجتماعية من جهة أخرى، قبل الوصول إلى معرفة العقبات أو التحديات التي تفرضها البيئة الاجتماعية على المصرفية المالية التشاركية وكيفية التعامل معها من جهة ثالثة، وهو ما سنحاول القيام به من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: التعريف بالصيرفة المالية التشاركية والبيئة الاجتماعية و فائدة معرفة العلاقة بينهما.

المطلب الثاني: تحديات البيئة الاجتماعية الجزائرية أمام الصيرفة المالية التشاركية وسبل التكيف معها.

1. التعريف بالصيرفة المالية التشاركية والبيئة الاجتماعية وفائدة معرفة العلاقة بينهما.

إن الولوج إلى دراسة موضوع الصيرفة المالية التشاركية في علاقتها بتحديات البيئة الاجتماعية تتطلب التعريف بالصيرفة المالية التشاركية(الفرع الأول) ثم تعريف البيئة الاجتماعية (الفرع الثاني) ثم فائدة دراسة البيئة الاجتماعية بالنسبة لنشاط الصيرفة المالية التشاركية(الفرع الثالث).

1.1. التعريف بالصيرفة المالية التشاركية:

إن المتتبع للتعريفات الموجودة للصيرفة المالية التشاركية، يجد أن معظمها تعريفات وظيفية أو إجرائية، جاءت بها القوانين والتشريعات في الدول التي تأخذ بها أكثر منها تعريفات فقهية أو نظرية وردت في الأبحاث والدراسات الفقهية، ولعل ذلك يعود إلى حداثة المصطلح كما سيتبين لاحقا.

ومن التعريفات الوظيفية الاجرائية للصيرفة المالية التشاركية ما جاء في التشريع الجزائري إذ تعرفها المادة 73 من الأمر رقم(..) بأنها تعني: " كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد "" وتخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات الأتية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار) 1

ولعل أبرز خاصية لهذا النوع من الصيرفة كما تستخلص من هذا التعريف أنها لا تخضع لنظام التعامل بالفائدة أو الربا كما هو المصطلح الشرعي، على غرار الصيرفة التي تقوم بها المصارف أو البنوك التقليدية، وهو ما يعني أن هذا النوع من الصيرفة يقوم على الالتزام بقواعد الشريعة الاسلامية من تحريم التعامل بالربا وغيرها من الأحكام.

والحقيقة، أن مصطلح الصيرفة المالية التشاركية، ما هو إلا مصطلح من المصطلحات البديلة، التي أطلقت على ما يعرف بالبنوك الاسلامية 2

وترجح بعض الدراسات، أن تاريخ ظهور هذا المصطلح، أول مرة، يعود إلى سنة 2006م في تركيا، حيث أصدرت الحكومة التركية قانونا يغير اسم البنك الاسلامي إلى اسم البنك التشاركي، ولعل ذلك تم بدافع الهروب من الحساسية السياسية والإيديولوجية

التي يثيرها الاسم الاول في بلد علماني مثل تركيا، ومن ثمة أخذ المصطلح في الشيوع والانتشار فتبنته بلدان أخرى على غرار المغرب والجزائر وغيرهما3.

1.2. التعريف بالبيئة الاجتماعية:

يقصد البيئة بلاجتماعية هنا: مجموعة العوامل الخارجية المحيطة والمؤثرة في نشاط المؤسسات عموما، ومنها المؤسسات المالية والمصرفية، وتتمثل تلك العوامل في المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية، المتمثلة في التحولات السكانية، والعادات والتقاليد، والمفاهيم السائدة، وجودة التعليم، ودور المرأة، وتقاليد العمل والانتاج، والنظم السياسية السائدة، وغيرها من المؤشرات التي تؤثر على دور المؤسسة ونشاطها 4

1.3. جدوى دراسة البيئة الاجتماعية في مجال الصيرفة المالية التشاركية.

تكتسي دراسة البيئة الخارجية عموما ومنها البيئة الاجتماعية أهمية بالغة في مجال نشاط المؤسسات الاقتصادية المختلفة، ومنها مجال الصيرفة المالية التشاركية، إذ ستمكنها من الحصول على الكثير من المعطيات، والقيام بالكثير من العمليات الضرورية لوجود المؤسسة، وضمان استمرارها ونجاحها وتطورها، لعل من أبرزها 5

1.3.1. أنها تعد مصدرا خصبا للحصول على المعلومات، التي تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى الادارة الاستراتيجية للحصول عليها، حتى تعمل على تحليلها وتمحيصها والاستفادة من نتائجها، في وضع السياسيات، ورسم الاستراتيجيات الضرورية، التي تمكن الإدارة من التحكم في مختلف الأنشطة وتوجيهها.

1.3.2. تعد أرضية ضرورية للانطلاق في التخطيط والاستشراف وصياغة الأهداف المستقبلية المراد تحقيقها، فعلى ضوء نتائج دراسة البيئة المحيطة ولا سيما البيئة الاجتماعية منها يتم صياغة الأهداف أو تعديلها بما يتماشى مع التطورات المختلفة.

1.3.3. تمكن دراسة البيئة الاجتماعية من معرفة النطاق أو المجال المتاح أمام المصارف المالية التشاركية، بحيث تسهم تلك الدراسة في تحديد نطاق السوق المرتقب، ومجال المعاملات المتاحة أمامها، سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات أو طرق التوزيع أو التحكم في علاقاتها بالمؤسسات الأخرى.

1.3.4. معرفة سمات المجتمع الذي تتحرك فيه، من حيث عاداته وتقاليده، وأسلوب حياته، وأنماط تفكيره، والمعتقدات التي تميزه، ونظم العمران والاقتصاد والانتاج السائدة فيه. الخ

1.3.5. تنبه على الفرص التي يمكن اقتناصها، والمجالات التي يمكن الاستثمار فيها، والمخاطر والمعوقات التي يجب تجنبها.

2. المطلب الثاني: تحديات البيئة الاجتماعية الجزائرية أمام الصيرفة المالية التشاركية وسبل التعامل معها.

مثلما أن البيئة الاجتماعية الجزائرية فيها الكثير من الخصائص والعناصر التي تجعلها بيئة خصبة ومناسبة لنجاح الصيرفة المالية التشاركية، فإن في هذه البيئة العديد من الأفكار والعادات والسلوكيات التي تعد تحديات أو عقبات أمام الصيرفة المالية التشاركية ويتطلب منها التفكير في كيفية التعامل معها.

2.1. تحديات البيئة الاجتماعية الجزائرية أمام الصيرفة المالية التشاركية.

هناك الكثير من الأفكار والمفاهيم والعادات والسلوكيات- كما سبق القول- التي تؤطر وعي شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، في نظرته إلى العمل والانتاج والاستثمار والتعامل مع المصارف والبنوك، والتي يمكن أن تكون عقبات أمام نشاط الصيرفة المالية التشاركية، يمكن الإشارة إلى أبرزها فيما يأتي:

2.1.1. النظرة المشوهة والمغلوطة عن الصيرفة التشاركية:

النظرة المشوشة والمشوهة والمغلوطة التي تحملها شرائح واسعة من المجتمع عن الصيرفة المالية التشاركية، عن طبيعتها وطريقة عملها والمزايا التي توفرها والموقف الديني من التعامل معها الخ، ففي الوقت الذي تجمع فيه الدراسات المختلفة أن الجزائريين يفضلون الخدمات البنكية الاسلامية على نظيرتها التقليدية، ويعزون سبب وجود سيولة خارج القنوات الرسمية إلى التعامل بالفوائد الربوية 6تؤكد دراسات أخرى أن هناك نظرة مشوهة ومشوشة للصيرفة المالية الإسلامية عند قطاعات واسعة منهم، بحيث إن البعض ينظر إليها على أنها مؤسسات خيرية غير ربحية، والبعض الآخر يخلط بينها وبين الصيرفة

التقليدية، من حيث تعاملها بالفائدة أو الربا، وتجهل شرائح أخرى طبيعة عملها وصيغ الاستثمار التي توفرها 7.

وما يدل على محدودية المعرفة المجتمعية بهوية الصيرفة المالية التشاركية، وحيرته حول أدوارها كثرة الأسئلة والاستفسارات التي ترد إلى القائمين على الفتوى في المؤسسات الدينية والمنابر الاعلامية، وهو ما يحتم على السلطات العمومية في المقام الأول، وعلى القائمين على هذا النوع من المصارف في المقام الثاني، أخذ هذا المعطى بعين لاعتبار وايجاد الطرق المثلى للتعامل معه.

2.1.2. النظرة الدونية لبعض المهن

النظرة الدونية لبعض المهن. إذ تكشف المعطيات الميدانية والعمليات الإحصائية عن تراجع خطير لقيمة العمل في المجتمع الجزائري، وانتشار مخيف لثقافة النفور من التكوين المهني واحتقار بعض الوظائف والمهن، والنظرة الدونية لها، لا سيما اليدوية منها، مثل العمل بالزراعة والحدادة والنظافة و قطاع البناء والأشغال العمومية، وغيرها من الحرف، التي تعتبر مهن وضيعة في ثقافة شرائح واسعة من المجتمع، وخاصة منهم الشباب، والاشتغال بها مدعاة للخجل والعار عند هم.

وبلغة الأرقام فإن أعداد الملتحقين بمراكز التكوين المهني في تناقص مستمر، ونسبة التسرب في أوساط الملتحقين بها تصل 80/بالمائة، كما تعرف نسبة العمالة الفلاحية تقهقر رهيب من جهتها، فقد انخفضت من نسبة 85/بالمائة سنة 1966م الى نسبة 8.7/بالمائة سنة 2015م، وهو ما سيؤثر حتما على سعي الصيرفة المالية التشاركية إلى التنويع في أنشطتها وتغطية مختلف شعب النشاط الاقتصادي والتنموي 8

2.1.3. ثقافة الاكتناز

فرغم تحول البلاد من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والتحاق الجزائر بركب الدول الرأسمالية، ورغم السياسات التي اعتمدت والمؤتمرات التي انعقدت والجهد الإعلامي والتحسسي الذي بدل، من أجل التشجيع على ثقافة الاستثمار، إلا أن النتائج في الميدان جاءت متواضعة، فلم تتمكن تلك الجهود من تغير عقلية المجتمع، التي بقيت تميل إلى سلوك الاكتناز (hoarding)، أي الميل إلى جمع المال وتكديسه، والاحتفاظ بالمتراكم منه نقدا سائلا لمدد طويلة، دون توظيفه أو استثماره وإدخاله في الدورة الاقتصادية 9

ومهما كانت تفسيراتنا لهذا السلوك وسواء كان بدوافع نفسية، أم بسبب البرمجة والتنشئة الاقتصادية السيئة، التي ورثها في مختلف المراحل، ولا سيما إبان النظام الاشتراكي البائد، أم كان بدافع البحث عن الأمن المالي، أو التهرب الضريبي، أو غيرها من الدوافع، فإن ما لا يمكن الاختلاف حوله أن الاكتناز سلوك سيئ، من شأنه أن يؤثر سلبا على نشاط الصيرفة المالية التشاركية، كما يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية برمتها.

فبالإضافة إلى إنقاص مجمل الاستثمار، ولجم لحركة نماء الدخل العام، وتعويق للنشاط الاقتصادي بوجه عام، فهو يؤدي إلى إشاعة الاحباط واليأس والإحساس بالظلم واللاعدالة وغيرها من الأثار الاجتماعية الخطيرة 10التي من أجلها شدد الله عز وجل على المكتنزين متوعدا إياهم بأسوأ العواقب في قوله عز وجل: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" 11.

والقول بميل الجزائريين عموما إلى سلوك الاكتناز، ما يشكل عقبة أمام الصيرفة المالية التشاركية، ليس من باب التخمين أو القاء الأحكام الجاهزة فحسب، بل هو من النتائج التي توصلت إليها بعض البحوث التي اشتغلت على تقييم مسار الصيرفة المالية الاسلامية في الجزائر، والتي أكدت أن هذه الأخيرة تواجه قيدا اجتماعيا يتمثل في السلوك الادخاري للأفراد، الذي يجعل كثيرا من المدخرين لا يستثمرون أموالهم إلا في مضاربات قصيرة المدى وهو الاستثمار الذي يكون العائد منه متدنيا 12

2.1.4. الخلفية الأيدولوجية التي تؤطر الحياة الاقتصادية:

من المؤكد أن المصرفية المالية التشاركية سوف لن تتحرك في فراغ، بل تتحرك في ظل حياة اقتصادية، وهي لا محالة ستتأثر إن سلبا أو ايجابا بالخلفية الفكرية والفلسفية والقيمية التي تؤطرها، فإذا كانت تلك الخلفية تنسجم مع الخلفية الفكرية والأيديولوجية التي تقوم عليها هذه المصرفية، فإنها ستجد بيئة صديقة مناسبة ومحفزة على النشاط والعمل والنجاح، وإذا كانت تتناقض معها، فإنها ستجد بيئة إن لم تكن معادية فستكون معيقة لها ولنشاطها.

وبحكم الخلفية الأيدولوجية التي تؤطر الحياة الاقتصادية ووعي النخب الاقتصادية في الجزائر والتي ترتبط بالاتجاهات الليبرالية والفرنكوفونية أساسا، فمن المؤكد أن الصيرفة المالية التشاركية ستجد في ظلها بيئة ضاغطة وربما معيقة، وقدزعمت دراسات

مهتمة بموضوع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، أن من بين الأسباب التي تؤخر ظهورها، هو إن هناك لوبيات فرنكوفونية تعمل على عرقلة ميلاد البنوك الاسلامية بالجزائر، وإن هناك موظفين في موقع مختلفة ليست لديهم القناعة بسلامة هذا النهج، بل حتى وجود ضعف استعداد لدى بنوك أخرى في المساعدة على تطوير التجربة [13]

2.1.5. نقص الثقة في القطاع المصرفي.

لقد عاش المجتمع الجزائري طيلة فترة الاستقلال، التي تربو عن نصف قرن، ولا سيما خلال الربع قرن الاخير، تجاذبات سياسية حادة تتعلق بلاختلاف حول الاختيارات السياسية الكبرى، كطبيعة نظام الحكم، والانتقال الديمقراطي، وغيرها من الموضوعات، وكان من آثار تلك التجاذبات، أن تضررت العلاقة بين المواطن ومحيطه الإداري والمؤسسي، تمظهرت في شكل تقلص في منسوب الثقة بين المجتمع ومختلف المؤسسات، ولا سيما تلك التابعة للقطاع العام، ومنها القطاع المالي والمصرفي، هذه العلاقة المهزوزة من شأنها أن تؤثر على علاقة مؤسسات الصيرفة المالية التشاركية عموما، وخاصة تلك التي تنشط ضمن القطاع العام بمحيطها الاجتماعي، إذ من شأنها أن تقلص من إقبال الزبائن والمتعاملين عليها، والانخراط في مشروعها، والتفاعل مع صيغ الاستثمار التي تقترحها.

2.1.6. ضمور الروح المقاولاتية:

تتطلب الصيغ الاستثمارية التي تقترحها الصيرفة المالية التشاركية روحا مقاولاتية عالية، ومعنى هذا أنه لكي تنجح هذه الصيرفة، ينبغي أن يكون أفراد المجتمع الذي تنشط فيه على قدر محترم من الثقافة والروح المقاولاتية، أي ثقافة الابداع والبحث عن الأفكار المبتكرة الجديدة، وثقافة حب المغامرة، وإنشاء المؤسسات وإقامة المشاريع، وحسن التخطيط والتنظيم، وغيرها من المهارات والعمليات [14] التي لن تتوفر لمجتمع إلا بعد مسار من الخبرة والتطور والتكوين والتدريب الرصين.

ويجزم المختصون في المجال، أن ثقافة المقاولاتية لا تتوفر بالقدر الكافي في المجتمع الجزائري حاليا، لأننا مجتمع تجاري بامتياز، يعتمد على توفير حاجياته على الاستيراد من الخارج، وتكثر فيه المناطق التجارية بدل المناطق الصناعية، ويمكن عزو ذلك إلى حداثة تجربة الانتقال إلى اقتصاد السوق، ودخول تجربة الاعتماد الاستثمار الخاص من جهة، ونقص التكوين والتدريب على المقاولتية من جهة أخرى. [15] وهو ما من شأنه أن يصعب

من مهمة الصيرفة المالية التشاركية، وتحتاج معه إلى خطة محكمة للتكيف مع الوضع القائم وتقليل من أثاره.

2.2. استراتيجية المواجهة.

إن تجاوز الصيرفة المالية التشاركية عقبات أو تحديات البيئة الاجتماعية ومواجهتها أو التكيف معها والتقليل من أثارها على الأقل، يمر عبر تبني استراتيجية متكاملة، بعض مفرداتها من اختصاص السلطات العمومية (أولا)، وبعضها الآخر يمكن لمؤسسات الصيرفة المالية التشاركية أن تقوم بها وحدها(ثانيا)، والبعض الآخر تشترك فيه هذه المؤسسات مع السلطات العمومية (ثالثا)، كما سنحاول توضيحه.

2.2.1. المفردات التي من اختصاص السلطات العمومية. ومن أهمها.

2.2.1.1. غرس ثقافة العمل والمبادرة

العمل على برمجة المجتمع على ثقافة العمل والانتاج وروح المبادرة، والميل إلى الابداع والاستثمار وروح المقاولتية والحرية المالية والمهنية، والخروج من ثقافة الكسل والخمول والاستهلاك والاكتناز والاعتماد على الدولة، من خلال صياغة جديدة لمناهج التعليم وبرامجه في مختلف الأطوار، تنقل المجتمع الجزائري من مجتمع يعتمد على الريع البترولي كمورد وحيد للتنمية، إلى مجتمع يعتمد على العمل والذكاء كمصدر لإنتاج الثروة وتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي.

2.2.1.2. الاسناد التشريعي

إصدار القوانين والتشريعات المختلفة التي تسمح للصيرفة المالية التشاركية بالعمل والنشاط والانتشار وتوسيع البنية التحتية والهيكلية والتنظيمية، وفتح أمامها مجال المبادرة والوصول إلى بناء علاقات شراكة وعمل واستثمار مثمرة مع المجتمع، فمن الأسباب التي تعيق وصولها إلى المجتمع وتمنعها من التعرف عليه القيود التشريعية 16

2.2.2. المفردات التي يمكن أن تقوم بها وحدها. ومن أهمها.

2.2.2.1. الاحتكام لمعايير الجودة

النجاح في رهان الاحترافية، وكسب معركة المصداقية، عن طريق حسن التسيير والتدبير، والتخطيط والاستشراف، واعتماد الكفاءة، واحترام الشركاء، والبعد عن البيروقراطية، والاجتهاد في طرح المنتجات والمشاريع ذات الجودة والجدوى،

2.2.2.2. رهان الثقة والمصداقية

فنجاح المؤسسات والاجهزة المختلفة، مرهون بنيل ثقة المجتمع، وثقة المجتمع لن تكسبها إلا المؤسسات التي تفوز في معركة الاحترافية والمصداقية.

2.2.3. المفردات التي تتقاسم القيام بها مع السلطات العمومية. وأهمها

2.2.3.1. الاعلام بمجال الصيرفة

مهمة الإعلام والتحسيس والتعريف بمجال الصيرفة المالية التشاركية، والسعي للتعريف بها، وبأهميتها وأدوارها والمزايا والحوافز التي توفرها، عن طريق وسائل الاعلام و الاتصال، وعن طريق إقامة المعارض والابواب المفتوحة، وفي هذا الصدد يدعو الباحثون الى فتح المجال امام النشاط المصرفي الاسلامي في الجزائر بحيث يسمح لها ولغيرها من البنوك باستخدام اوات تسويقية للترويج لمنتجاتها بحرية تامة 17

2.2.3.2. التكوين والتدريب

مهمة التكوين والتدريب لكوادرها والمتعاملين معها، ولكل راغب في ولوج عالم الصيرفة المالية التشاركية، أو الاستفادة من منتجاتها، للتغلب على مشكل النقص في المصرفيين، والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفية الاسلامية، فهي من الوسائل الضرورية لتحقيق الاحترافية والنجاعة والوصول إلى المجتمع واستقطابه للانخراط في المشروع الذي تقترحه عليه 18

-خاتمة.

لقد تبين لنا أن الصيرفة المالية التشاركية من المشاريع الواعدة، التي تتطلع إلى الاستفادة منها ليس الشعوب الإسلامية وحدها، بل دول كثيرة في العالم، ومن خلال تعريف الصيرفة المالية التشاركية في علاقتها بالبيئة الاجتماعية التي تتحرك فيها والوقوف عند بعض المظاهر التي تعد عقبات أو تحديات أمام هذا النوع من الصيرفة والإشارة إلى بعض مفردات الخطة التي ينبغي أن تعتمد يمكن الخروج بالنتائج الأتية:

- إن التوجه إلى الانفتاح على مجال الصيرفة المالية التشاركية لا يمكن أن ينجح بمجرد إصدار نص تشريعي أو فتح شبابيك لذلك على مستوى البنوك، بل يحتاج إلى دراسة دقيقة للبيئة الاجتماعية الحاضنة لنشاطها.
- تعج البيئة الاجتماعية الجزائرية بعدد من الأفكار والمفاهيم والسلوكيات التي تعتبر عقبات من شأنها أن تحد من فعالية ونجاعة الصيرفة المالية التشاركية، إن لم تجد الخطة الفعالة للتعامل معها.
- على مؤسسات الصيرفة المالية التشاركية كما على الدولة التي أنشاتها القيام بحزمة من الاجراءات والسياسات التي من شأنها تهيئة بيئة اجتماعية أكثر قابلية للتفاعل مع الصيرفة المالية التشاركية.

وفي ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح:

- -تخصيص مساحات إعلانية وإشهارية للتعريف بالصيرفة المالية التشاركية على مستوى الإعلام بوجه عام والإعلام العمومي المكتوب والمرئي والمسموع بوجه خاص.
- دعوة المساجد والمراكز الثقافية الاسلامية ومختلف المؤسسات الدينية للتعريف بالصيرفة المالية التشاركية من خلال تدريس فقهها وأحكامها من خلال الدروس العلمية والحاضرات والندوات والملتقيات التي تقام لذلك الغرض.
- زيادة الاهتمام العلمي بمجال الصيرفة المالية الاسلامية على مستوى الجامعات من خلال التكوين والبحث العلمي والنشاط الثقافي.
- إدخال مقررات الصيرفة المالية التشاركية على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني لا سيما التخصصات المتعلقة بمجال المحاسبة والمالية وغيرها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الرسائل الجامعية

1-مقلاتي عليمة، بدواني بسمة، البنوك الاسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا) – رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية - سنة 2015/2014م.

المجلات.

1. revues.univ-ourgla.d
2. مجلة القانون والاعمال، جامعة الحسن الأول،
3. www.droitetentreprise.org
4. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد01، سنة 2018م.
5. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية – العدد07 سنة 2016م.
6. المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 10، العدد02، سنة 2017م
7. مجلة المال والبنوك، معهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية، العدد 49، سنة 2007م
8. مجلة اقتصاديات المال والاعمال (gfbe)

المواقع الالكترونية

1- saad7dd6c839488488.
2- jim contenut.com
3- www.apn.dz-
4- annasronline.com
5- m.annabaa.org
6- djazairess.com
7- 1-scribd.com
8- :elhiwardz.com
9- aljazeera.net –
10- www.djazairss.com

1-سورة التوبة، الاية34

2-www.apn.dz

3-محمد حفو، البنوك التشاركية بين غموض النص وتحديات الواقع العملي، مجلة القانون والاعمال، جامعة الحسن الاول، www.droitetentreprise.org

4-الطيب داودي، اثر تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الاستراتيجية، revues.univ-ourgla.dz numero-05-2007 ص56
5-الطيب داودي ، المرجع نفسه، ص57
6- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي: مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي- تقييم تجربة الجزائر- مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد01،سنة 2018م، ص 82
-أنيس نواري.annasronline.com
7-الحوري جميلة، وحدو علي: دراسة مقارنة لادارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الاسلامية ومصارف تقليدية خاصة-حالة بنك البركة وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج- المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية – العدد07 سنة 2016م،ص 81
8-تريكي رابحي: ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 10، العدد02، سنة 2017م
-إسراء ربحي، معوقات التنمية في الدول النامية mawdoo3.com
9-عبد الفتاح محمد فرج – مجلة المال والبنوك، معهد الامارات للدراسات المصرفية والمالية، العدد 49 ،سنة 2007م nameedki.com
10 -محمد شايب: الدفع الالكترونيكأالية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال (gfbe) ، ص216
-ايهاب علي التواب، الاكتناز أفة الاقتصاد الفتاكة، m.annabaa.org
11 -شيماء ازرقان واخريات، البنوك التشاركية، جامعة عبد الله السعدي saad7dd6c839488488.jim contenut.com
12-مقلاتي عليمة، بدواني بسمة، البنوك الاسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)– رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية-سنة 2015/2014م، ص102 وما بعدها.
13-أسية مجوري – من يعرقل البنوك الاسلامية في الجزائر djazairess.com
14-scribd.com
15-عمر هارون: elhiwardz.com
16-ياسين بدهان: aljazeera.ne – انيس نواري annasronline.com
- انيسة منصوري، من يعرقل البنوك الاسلامية في الجزائر، www.djazairss.com
17-بن عزة إكرام، بلدغم فتحي: مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي- تقييم تجربة الجزائر-ن مرجع سابق، ص 88
18-المرجع نفسه، ص88/87